عن أية ديمقراطية يتحدثون؟!

بقلم:
سميرة رجب

كنا (نعم.. كنا في الماضي) نتمنى أن يخرج من عباءة جمعية الوفاق الإسلامية منطق جديد بعد الأزمة الأمنية التي افتعلتها في الأشهر الأخيرة، وكنا نتمنى أن تنطق إحدى الجمعيات السياسية الأخرى (الماركسية والبعثية) المنزوية تحت عباءة الوفاق الإسلامية كلمة عقلانية توحي للشعب البحريني بحس وطني بسيط يجمعهم بعد أن فرقتهم تلك الأحداث، ولكن يبدو أن الوفاق مازالت تقود هذه الجمعيات، كما تقود شارعها، نحو التصعيد، وصولاً الى التهديد الذي بعثه السيد خليل مرزوق، نائب أمين عام الجمعية، على صفحات جريدة الدار الكويتية (لصاحبها محمود حيدر، الأحد ٢١ أغسطس ٢٠١١) إلى الشعب البحريني بقوله صراحة إنه «من غير حكومة برلمانية أو حكومة بتمثيل شعبي قد تصل الأمور إلى حرب أهلية (....) ومن غير هذه المنظومة ستستمر المشاكل وعدم الاستقرار» في البحرين، وهو يكرر ما قاله رئيسه علي سلمان قبل أيام، فأرجو من المعنيين والمهتمين توثيق هذا التهديد وهذا التاريخ في دفاترهم ونحن ندخل مرحلة حرب التهديد المباشر مع الوفاق، ليعرف العالم كله من يهدد بالحروب ومن يصنعها، ولماذا؟ ولنتعلم دروسنا من تاريخ الأكاذيب والفبركات الذي تعيشه الأمة منذ ثلاثة عقود.. ولا تنسوا أن الخلاف التاريخي مازال قائماً حول من بدأ الحرب العراقية الإيرانية قبل أكثر من ثلاثين عاماً، رغم كل الدلائل المادية المتوافرة، فإن آلة الكذب أقوى دائماً من الحقيقة، وخصوصاً عندما يكون الكذب مدعوماً بقوة الحديد والنار..

المقدمة أعلاه هي جزء لا يتجزأ من مقالي هذا.. وما يهمنا هنا كشف حقائق يحاول الإعلام التعتيم عليها بستار حديدي، حيث سرعة الأحداث تغطي على الحقائق، وتُضعف منطق المواجهة.. وأنصاف الحقائق لا تحقق العدالة، بل تصبح في خانة الحق الذي يراد به باطل.

في هذا المقال نورد رأينا حول مطالب الوفاق التي تريد بها هز أركان الدولة، ليس من أجل العدالة والإنصاف، بل لأهداف أيديولوجية وطائفية بحتة عملت من أجلها منذ البداية.. فالوفاق (الإسلامية البراجماتية) تعمل بنظرية لينين القائلة «خذ وطالب»، وقد نجحت في هذا الأداء حتى الآن، ونجاحها ليس لقوةٍ تملكها بل للضعف المعرفي الذي يتحكم في أداء الدولة ومؤسساتها، وافتقار الأداء الرسمي للرؤية السياسية، وإن وجدت فهي ذات بعد واحد، لا تنفعنا في ظل سياسات خلط الأوراق الشائعة في السياسات الإقليمية والدولية.. لذلك كانت المفاجأة قاسية وشديدة في الأحداث الماضية، ففي ظل الرؤية ذات البعد الواحد كانت المفاجأة شديدة لدرجة الصدمة، فلم يتوقع قادتنا خروج تلك المشهد العنيف أمامهم، والمطالبة المباشرة بتغيير نظام الحكم (بل الانقلاب عليه)، ولم يكن متوقعاً سماع تلك الشعارات التي أطلقتها وتبنتها، ثم تنصلت منها، الوفاق وتيارها، ناهيك عما سمعناه من كلمات البذاءة والشتم العلني وبأعلى الأصوات في الدوار والأحداث التابعة لها، كدلالة على مستويات أخلاقية متدنية ومستوردة، لا يعرفها، ولم يعمل بها، الشعب البحريني العربي قبل هذه الأحداث.. والسؤال الملح الذي لم ينقطع منذ ذلك اليوم هو: من أين جاءت هذه القسوة والأحقاد التي كانت تنضح بها وجوه الفتية في الشارع؟.. وكيف تعلموا قوة التدمير التي شاهدنا آثارها في مناطق اعتصامهم؟.. وكيف كانوا يعيشون ويتعاملون معنا رغم كل هذا الكم من العنف والحقد المخزون بداخلهم؟.. لا بل متى وكيف تمت صناعة هذا الجيل المسكين؟

لربما لم نتمكن من معرفة التعبئة الثقافية السرية التي يُشحن بها هؤلاء الفتية، ولكننا قادرون على قراءة الخطاب السياسي الطائفي، والخطب الجماهيرية الرنانة التي يطلقها قادة وملالي تيار الوفاق وحلفائها (المنشقين عليها) على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة.. هذه الخطب تعطي المؤشر الواضح لمسيرة التطور التربوي والتعبوي الذي تعيشه جماهير الوفاق وأتباعها.. هذه الخطب والحوارات السياسية، التي تتداخل بها المصطلحات السياسية بالنصوص المقدسة، والمشاعر البشرية بالإرادة الإلهية، والايديولوجيا السياسية بالتعاليم الربانية، هذه الخطب هي التي تكشف الأسرار، وكيف تُصنع الخلايا النائمة، وكيف تستيقظ وتنام الخلايا بالأمر، وكيف يسير الجمع خلف الراعي (المقدس)، من دون تمييز بين الحق والباطل.

في خطاباته وحواراته الأخيرة يطالب زعيم الوفاق الأوحد، ورفاق دربه، بـ«الدولة المدنية الديمقراطية التي يتبناها الإسلام والنظام العالمي» (حوار مع علي سلمان على موقع الجمعية الالكتروني، أغسطس ٢٠١١).. وعند هذه الدعوة الدينية والمطلب الدنيوي، كما يحاولون الايحاء به، لنا حديث غير موجه إلى الوفاق وبناتها، لأنهم جميعاً أقفلوا آذانهم كما أقفلوا قلوبهم عن سماع وقول الحق، ولا يسمعون لغير أنفسهم، بل حديث نوجهه إلى أبناء شعبنا كي يبقى واعياً إلى ما تهدف إليه هذه الجمعية، وليعي الجميع ويعرف إلى أين تريد الوفاق أن تذهب بالبحرين.

بداية، وللتذكير، نكرر أن جمعية الوفاق الإسلامية، التي تأسست في ٧ نوفمبر ٢٠٠١، هي الفرع البحريني لحزب الدعوة الإسلامي، الذي أسسه عام ١٩٦٨ عدد من البحرينيين العائدين من النجف بعد انتهاء فترة دراستهم، وبدأ هذا الحزب نشاطه السياسي والاجتماعي بعد الاستقلال وبشكل منظم ومؤثر من خلال الكتلة الدينية في المجلس التأسيسي عام ١٩٧٢، والمجلس الوطني عام ١٩٧٣، وتعتبر مجلة المواقف وجمعية التوعية الإسلامية من أوائل واجهاتها الثقافية والدعوية، علماً بأن تاريخ الحزب الأم (العراقي) يمتد إلى عام ١٩٥٨ وهو تاريخ تأسيسه في النجف بمساهمة فاعلة من المخابرات الإيرانية حينذاك لمواجهة الخطر الشيوعي، وتاريخ المصادمات بين هذا الحزب والشيوعيين العرب في البحرين والعراق مازال حيا لم يُنس.. والعلاقة بين الأصل والأحزاب الفروع هي علاقة ولاء مذهبي قبل أن يكون ولاء سياسيا وتنظيميا، ويمتد هذا الولاء لإيران (المذهب والقومية) مهما كان نوع نظامه، دينيا أم علمانيا، كقائد وحامي للمشروع الطائفي في المنطقة.

ومن التاريخ المعروف أيضاً ان حزب الدعوة العراقي انتقل إلى لندن في ثمانينيات القرن الماضي على إثر ملاحقة السلطات العراقية لقياداته، بعد اكتشاف مخطط يعده هذا الحزب بالتعاون مع إيران، يستهدف تدمير قاعدة جوية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وقد جاء ذلك في اعترافات المسئول العسكري للحزب، عبد الأمير المنصوري، إثر اعتقاله، وبعد هذه الأحداث اتخذ الحزب من لندن مقراً رئيسيا له بمساعدة الطلبة البحرينيين الدارسين هناك (وأولئك الطلبة يعيشون اليوم في البحرين داخل وخارج الوفاق، وأسماؤهم مذكورة في المصدر الذي استقينا منه هذه المعلومات)، وقد اعترف حزب الدعوة بهذا المخطط عام ١٩٩٩ بعد أن أصر على إنكاره طيلة ٢٠ عاما (المصدر: «حزب الدعوة الإسلامية- حقائق ووثائق»، صلاح الخرسان، ص ٣٢٧-٣٣٠).

ورجع حزب الدعوة إلى العراق على دبابات الاحتلال الأمريكي البريطاني عام ٢٠٠٣، ومازال هذا الحزب يحكم منذ ذلك اليوم (بالديمقراطية التي رجعت بالعراق إلى عصر ما قبل الصناعة)، وحافظ العراق على نظام الحزب الحاكم الواحد، إذ انتقل من حكم حزب البعث العربي إلى حكم حزب الدعوة الطائفي، وها هو هذا الحزب يعمل على نقل تجربته (الديمقراطية) إلى دول المنطقة، وما يحدث في البحرين هو إحدى حلقات هذه العملية.

اليوم يبدو واضحاً ان تأثيرات العراق الجديد على المنطقة تجاوزت الأبعاد التعبوية والمعنوية، بل أصبحت تجربته الطائفية نموذجاً واجب التطبيق في الساحات المستهدفة، ومنها البحرين حيث توظف الوفاق علاقاتها الخارجية لنقل تجربة حزب الدعوة من العراق وتطبيقها في البحرين، ومن السهل جداً تتبع كل خيوط هذه العملية بعد أن انكشفت كل الأوراق ولم تعد تخفي الوفاق نواياها.

الوفاق تطالب بحكومة منتخبة من أكبر كتلة في البرلمان، وتطالب بمجلس نواب يملك حق التشريع المطلق وإلغاء دور مجلس الشورى التشريعي، لا.. بل تطالب بعزل جلالة الملك من كل سلطاته وصلاحياته، وبتقريب هذه المطالب الوفاقية مع الواقع العراقي المسكين والمدمر نقراً التالي:

إن تعيين رئيس الوزراء نوري المالكي (الذي لم يفز في الانتخابات) تم لأنه من التكتل الأكبر لمجلس النواب، وحكومته هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في العراق الجديد، وتستحوذ على جميع مفاصل الدولة وشؤونها. والحكومة تخطط وترسم السياسة العامة للدولة، وتشرف على الانجاز وسير العمل في جميع مفاصلها، وتخضع جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية لإشراف نوري المالكي، فهو رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة والرئيس الرسمي لحزب الدعوة، والأكثر من ذلك سحب نوري المالكي الدوائر العسكرية والأمنية المهمة من الوزراء المختصين وربطها بمكتبه بشكل مباشر، ومنها طيران الجيش وجهاز المخابرات وقادة الفرق المهمة التي لا تتلقى أية أوامر إلا من مكتبه، والأخطر هو إدارته لوزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بشكل مباشر ولم يوافق حتى الآن على أي مرشح لهذه المناصب، بالإضافة إلى تقليص صلاحيات الوزراء، وتجريد رئيس أركان الجيش من بعض صلاحياته. كل هذه التجاوزات تجري في العراق وبشكل علني ولا يستطيع أحد مساءلة رئيس الوزراء، لأنه آمن ومحصن وغير مساءل أمام رئيس الجمهورية أو أية جهة أخرى، فالمالكي مساءل فقط أمام مجلس النواب الذي يخضع لسيطرة حزب الدعوة وهو رئيسه المباشر.

لم تخف الوفاق منذ تأسيسها ما تخطط له، فنظامها الداخلي ينص على المطالبة بالتداول السلمي للسلطة، وتؤكد ذلك بشكل علني في جميع مؤتمراتها، وترى الوفاق أنها تحوز الدعم الغربي لهذه التوجهات منذ زمن بوش الابن (وربما قبل ذلك)، وقد كشفت ويكيليكس عن اتصالات قيادات حزب الدعوة البحريني (جمعية الوفاق) مع السفارات الغربية، ولم تنكر الجمعية هذه العلاقات التي تطالب فيها بالتدخل الأجنبي ضد البحرين لفرض رؤى طائفة ضد أخرى، بالقوة، كما حصل في العراق.. فيما يشبه التقارب الأمريكي مع السيستاني الذي قال عنه رونالد رامسفيلد إنه تسلم منهم ٢٠٠ مليون دولار ليعمل لصالحهم.

ولذلك وجدت الوفاق في الأحداث الأخيرة فرصة مناسبة لتطالب بتشكيل الحكومة المنتخبة وتحقيق أهدافها، وأعلنت أن «الحكومة المنتخبة ليست ترفاً، بل هي ضرورة ملحة، تتحقق فيها الإرادة الشعبية».. داخلياً ركّزت حربها الإعلامية على تعبئة الشارع وراء مطلب الحكومة المنتخبة التي صورتها للمواطنين بأنها الحل السحري الوحيد لجميع مشاكل الشعب (مهرجانات أسبوعية، بيانات على مدار اليوم، خطابات ومؤتمرات صحفية يومية، ومداخلات تلفزيونية، مقالات صحفية، ومواقع شخصياتها وقياداتها على الوسائط... الخ، إضافة الى استمرار أعمال الشغب في ليالي قرانا المسكينة).

وفي الخارج ترفع جمعية الوفاق ذات الشعارات التي رفعها حزب الدعوة العراقي قبل احتلال العراق، مع تغيير مسمى العراق إلى البحرين، والشعب العراقي إلى الشعب البحريني، وهي ذات الاسطوانة المشروخة: شيعة البحرين ليست لهم علاقة بإيران.. غالبية السكان من الشيعة والسنة لا يشكلون سوى ٣٠٪ من السكان.. والأكثرية الشيعية مظلومة ولابد أن تأخذ دورها.. والحكومة طائفية وأقصت الشيعة... إلخ.

ألا ترون معي أن ما تمارسه الوفاق منذ يناير ٢٠١٠، ما هو إلى مرحلة جديدة من المخطط الذي بدأ تنفيذه في العراق، وإن اختلفت الأساليب والوسائل!

إن مطلب الحكومة المنتخبة هو خطوة متقدمة باتجاه السيطرة الكلية على الحكم، وتنفيذاً لولاية الفقيه بالقدر الممكن تطبيقه باستنساخ النموذج العراقي، ويعزز رؤيتنا هذه اختيار حزب الدعوة قبل أشهر قليلة «آية الله السيد محمود الشاهرودي» مرجعاً له، والشاهرودي مقرّب من المرشد الإيراني علي خامنئي، وسبق له أن شغل عدة مناصب تربطه به بشكل مباشر، ومنها منصب رئيس مجلس القضاء الإيراني سابقاً، الذي يعتبر المنصب الثالث في الهرم السياسي الإيراني من حيث القوة، ويتم اختياره من المرشد، وهو عضو في مجلس الخبراء وتشخيص مصلحة النظام حالياً (وكالة أنباء شط العرب: ٢٠١١/٥/٢٥)، علماً بأن حزب الدعوة لا يستطيع اختيار الولي الفقيه الإيراني مرجعاً له بشكل مباشر وعلني لأسباب تكتيكية باتت معروفة ومكشوفة للجميع. وهذا لا يعني ان تخلي الوفاق عن مفهوم الدولة الإسلامية (مرحليا) يعني القبول بالمشاركة في الحكم بغض النظر عن قربه أو ابتعاده عن الشريعة الإسلامية، إلا انه من متطلبات المرحلة التي تحتم على الوفاق ما لا تشتهيه، لأن رفع شعار الحكومة الإسلامية سيكرس التبعية لإيران من خلال الإقرار بولاية الفقيه العامة، والوفاق تعرف جيداً مدى حساسية الشعب البحريني من إيران ومواقفها المستفزة للمشاعر الوطنية والقومية العربية.. ورغم ذلك لم تتمكن الوفاق من الإفلات من هذه التبعية بما أظهرته إيران من سلوك متطرف غبي في موقع عمليات المشاغبين أثناء الأحداث، وفي وسائلها الإعلامية التي مازالت تدافع عن الوفاق وتابعيها، وتفبرك إساءةً إلى سمعة البحرين في الخارج.. فياترى ما هي تكتيكات الوفاق القادمة لإقناعنا ببراءتها من التبعية لإيران؟..

والسؤال الملح هو: ما هي القوة التي يملكها حزب الدعوة العراقي في تثبيت دعائم حكمه في العراق؟ وكيف تمكنت من الاستمرار طوال السنوات الماضية؟ والجواب عن هذا السؤال يساعدنا في معرفة القوة المساندة للوفاق في البحرين لتحقيق مطالبها.. والجواب قاله الناطق باسم الجيش الأمريكي في العراق، العميد جيفري بوكانن، في لقاء مع الصحفيين في البنتاجون، قائلاً «إن المليشيات المدعومة من إيران تمثل أكبر تهديد لأمن العراق في الوقت الراهن... وإن تلك الجماعات المدعومة من إيران بالمقاتلين والمال والأسلحة فاقت تنظيم القاعدة في العراق... وإن القادة العراقيين مدركون أن النفوذ الإيراني ربما يشكل تهديداً على بلادهم في الأجل الطويل..» (الوطن البحرينية، الخميس ٢٠١١/٨/١٨)، ورغم اننا مؤمنون بأن الأمريكان مستفيدون من الوجود الإيراني في العراق الذي شكل لهم طوق حماية في مواجهة المقاومة العراقية، فإن الوجود المليشياوي الإيراني الذي يحمي حزب الدعوة وكل الأحزاب الموالية لإيران في العراق، هو القوة الوحيدة التي تتكلم هناك، ومن تحميه هذه المليشيات يحكم العراق كما يشاء، ولذلك لم يكن مستغرباً ردة فعل النظام العراقي ضد البحرين بعد فشل العملية الانقلابية في فبراير- مارس الماضيين..

إذن ما تعتمد عليه الوفاق في المرحلة القادمة لتنفيذ مخططها وتحقيق مطالبها هو المزيد من العنف وتحريض الشارع، وهذا ما هدد به علي سلمان في مؤتمره الصحفي (٢٠١١/٨/١٧) بقوله «ستستمر البلاد في حالة غياب أمن واستقرار، بسبب الرافضين للديمقراطية والمعطلين للإصلاح، ومع شديد الأسف قد تطول هذه المدة أشهرا أو سنوات، ولكنني أعرف النتيجة النهائية، وهي انتصار إرادة الديمقراطية والمطالبين بها، ولكنني لا أعرف متى، وكم هي الكلفة التي سيدفعها الوطن وشعب البحرين؟»..

هذا ما هدد به نائب رئيس الوفاق الشعب البحريني بتصعيد العنف والحرب الأهلية مقابل الرضوخ لمطالبهم..

فإما الحرب الأهلية وإما الديمقراطية.. وما لم يفسره رئيس الوفاق ونائبه للشعب البحريني هو عن أية ديمقراطية يتحدثان..

إنها ليست أية ديمقراطية بل أكثرها وردية، فهي كما يصفها علي سلمان ديمقراطية «تقبلها الفطرة الإنسانية والرؤية الإسلامية ويتبناها النظام العالمي»، وهي ذات المفردات التي يستعملها قادة العراق الجدد في وصفهم لديمقراطية المالكي التي وصفنا جزءاً يسيراً منها اليوم.. هي ديمقراطية تمارس الانتخابات ولكنها تعمل بالتعيين.. وديمقراطية تعمل في حماية العصابات والمليشيات الأجنبية، التي حولت العراق الى الدولة الأولى عالمياً في الفساد المالي والإداري، وديمقراطية تنظم عملية سلب ثروات العراق وتحويل شعبه إلى أفقر شعوب العالم، بعد حرب أهلية طائفية أكلت الأخضر واليابس.

فيا شعب البحرين: رسائل الوفاق المتتالية تقول ان لا مفر أمامكم.. فديمقراطية حزب الدعوة من أمامكم، والعنف وعدم الاستقرار والحرب الأهلية من ورائكم.. هذه إرادة الوفاق، وما عليكم إلا الاختيار.. أقصد الانصياع..

وليحمي الله البحرين من كل الأشرار..

sameera@binrajab.com